المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

مواجهة انعكاسات التساقطات الثلجية بالمناطق الجبلية

الثلاثاء 30 يناير 2018

مظاهر من تداعيات موجات البرد بالمناطق الجبلية المعزولة

كل سنة يستبشر سكان المناطق الجبلية خيرا بالتساقطات المطرية وسقوط الثلوج، فهي تساعد على تقوية الفرشة المائية وتحسين الغطاء النباتي وتوفير الكلإ للماشية.

لكنهم يعانون من موجات قاسية من الصقيع في فصل الشتاء، وتنخفض الحرارة بشدة وبسرعة، مما يضطرهم للبحث عن وسائل غير مكلفة للتدفئة. وهنا لا بد من التأكيد على أن توفير الحطب واستعماله ليس بحل مستدام. ولا بد من التفكير في بدائل أكثر رفقا بالبيئة وأكثر رأفة بالموارد الطبيعية، بحيث تعرف الغابة المغربية تدهورا خطيرا جراء الاستغلال العشوائي والمفرط لهذه الثروة، مما يفقدها سنويا حوالي 25 هكتار من الغابات.

وهنا لا بد أن نحيي مبادرة المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بوضع برنامج يهدف إلى توزيع 6300 فرن محسن برصيد 6,5 مليون درهم، وذلك قصد تلبية حاجيات الساكنة من خشب الطاقة في فصل الشتاء و تخفيف الضغط على الغابة، وعلينا توسيع هذه الدينامية ودعمها بمبادرات مدنية طموحة.

وعند تساقط الثلوج، فالمراعي الطبيعية تكون مكسوة بالثلوج لمدة طويلة، مما يحجب الغطاء النباتي، ويحرم الماشية من مصدر غذائها. وهذا يقتضي من الدولة توفير الأعلاف المدعمة ومساعدة السكان لتفادي نفوق الماشية.

والمرأة الجبلية تعاني أكثر من غيرها، فهي تستيقظ باكرا لجلب الماء من بعيد، وتهيئ الفطور للأبناء، ليذهبوا إلى الدراسة باكرا في ظروف تنقل صعبة، وفي مسالك وعرة ليرتادوا أقساما دراسية، غالبا ما تنعدم فيها وسائل التدفئة، وقد تضطر المرأة لجلب الحطب من أجل الأغراض المنزلية... وهلم جرا...

وفي حالة المرض أو عند المخاض والولادة تعاني الساكنة من صعوبة التنقل. فتوفير وسائل الإسعاف السريعة والفعالة لدرء المخاطر من مسؤولية الدولة. وعليها واجب حماية المواطنين، وخصوصا المعزولين منهم والمعرضين للخطر.

وهذا في حد ذاته يطرح إشكالية الالتقائية والتنسيق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية بإشكالية مواجهة انعكاسات التساقطات الثلجية بالمناطق الجبلية، من تعليم وصحة وتجهيز وفلاحة وداخلية...

فالعدالة المجالية هي في قلب رهانات التنمية بالمناطق الجبلية.

ونحن لا نريد، السيد الوزير المحترم، أن تصارع الحكومة الزمن كل سنة لتطويق آثار موجة الصقيع التي تجتاح عددا من المناطق، بل نريد خطة حكومية فعالة ومتماسكة الأطراف، تحقق الديمومة والفعالية القصوى.

فهل يملك المغرب حقا إدارة حقيقية لتدبير الأزمات والكوارث؟ وهل نملك إمكانيات التدخل السريع المستهدف لمختلف الحالات (التدخل السريع لفك العزلة- إخلاء السكان – مواجهة مخلفات الفيضانات ـ ...)؟ وهل لدينا مؤسسة ذات بعد استشعاري تتكلف بالتدخلات السريعة واللازمة للتخفيف من حجم الأضرار والخسائر وتقديم إجابات مندمجة ؟

فسكان المناطق الجبلية هم أصلا قادرون على التأقلم مع الظروف الطبيعية القاسية ومع صعوبة الحياة، لكن السلطات مدعوة لتكون بجانبهم، وخصوصا عند الشدة. وهذا واجب أخلاقي يتجاوز مستويات الدعم والمساعدة الإنسانية.

لا لجعل المناطق الجبلية بؤرا للفقر والهشاشة

أربعة مليون مغربي (أي 11.7 في المئة من مجموع السكان) يعانون من الفقر والهشاشة، ونصف المغاربة مستواهم المعيشي يقل عن 966 درهم شهريا، فيما حوالي 480 ألف شخص يعيشون في وضعية فقر حاد، ويمثلون نسبة 1.4 في المئة من سكان المغرب.

وينتشر الفقر بشكل كبير في صفوف سكان المناطق القروية والجبلية، فمقابل 400 ألف فقير يعيشون بالوسط الحضري يوجد 2.4 مليون فقير بالمناطق القروية.

إن تنمية المناطق الجبلية تكتسي صبغة المصلحة الوطنية، وعلينا جميعا الالتزام تجاه تنمية وإعداد المناطق الجبلية، وتفعيل آليات التضامن وطنيا وجهويا، مدمجين البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي في مقاربتنا التنموية للمناطق الجبلية.

وهنا نلح على ضرورة وضع برنامج لتقليص الهوة الرقمية يضع المناطق الجبلية والمعزولة في صلب اهتماماته، لأننا نظن جازمين بأن المواطن الذي يعاني من العزلة هو أشد حاجة لآليات التواصل ولخدمات العاتف المحمول والأنترنيت، ليس من قبيل الترف والكماليات، لكن لكي يستطيع تدبير حالات الطوارئ، والحفاظ على مستوى لائق من التواصل مع الآخرين، ولنا أن نسترشد بخدمات الاتصال والراديو في أدغال افريقيا ... في هذا المجال.

العدالة المجالية مدخل لإنصاف المناطق الجبلية

المناطق الجبلية تأوي أزيد من ثلث ساكنة المغرب، ب 11.5 مليون نسمة، وتشكل ربع مساحة التراب الوطني، وتوجد بها 700 جماعة قروية، وتعتمد في نشاطها الأساسي على الفلاحة بشقيها الزراعة وتربية المواشي.

وتعد المناطق الجبلية ثروة، وهي رصيد وطني بكل تجلياتها الغابوية والمائية والمعدنية والحيوانية والبشرية.

والجبل يعد خزانا للمياه وللمعادن والغابات، وهي الثروات التي لا تستفيد منها ساكنة الجبل بشكل مباشر. مما يتعين معه تمتيعها بالعدالة المجالية.

ولا بد هنا أن نجدد موقفنا الداعم لمطالب الائتلاف المدني من أجل الجبل، والرامية إلى تحسين شروط عيش ساكنة المناطق الجبلية وجعلها في صلب التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع أهمية وضع المزيد من السياسات والممارسات في مجال الزراعة والتنمية الريفية الفعالة المستدامة في المناطق الجبلية بهدف تحسين ظروف عيش سكان الجبال، بيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

مقترحات كمدخل لإنصاف المناطق الجبلية

- الدعوة إلى بلورة مشروع قانون إطار خاص بالمناطق الجبلية، مع ضرورة دعمه ومساندته، والترافع من أجل إخراجه إلى حيز الوجود، مع العلم أن فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين كان سباقا إلى المبادرة منذ سنة 2009 إلى تقديم مقترح قانون لإحداث مجلس وطني للمناطق الجبلية: هذا المقترح الذي لم ير النور للأسف إلى يومنا هذا.

- ضرورة إحداث مرصد لمناقشة السياسات وآلياتها بالإضافة إلى تبادل الخبرات وإعداد المبادرات لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الجبلية.

- ضرورة بلورة سياسة عمومية مدمجة لخصوصية الجبل.

- ضرورة تفعيل الاختصاصات المالية للجهات وتمكينها من موارد مالية إضافية للعب دورها كاملا في تنمية المناطق الجبلية التابعة لها.

- تفعيل المقاربة التشاركية مع ساكنة المناطق الجبلية والإنصات إليها وإلى اقتراحاتها، وإشراكها في التنفيذ.

وأخيرا، لا بد أن نحيي بحرارة مبادرة القوات المسلحة الملكية إلى إقامة مستشفيات ميدانية عسكرية متنقلة في المناطق الجبلية التي تعاني من قساوة الظروف المناخية وسوء الأحوال الجوية.

وهي مبادرة طيبة تساهم في نشر وتقاسم بعض الدفء مع سكان المرتفعات والمناطق المعزولة.